العرب
الجمعة 2019/07/26
السنة 42 العدد 11419

لماذا الضجة حول امتلاك السعودية جزءا من «الإندبندنت»

اتهامات الحكومة البريطانية بسرية الصفقة تفندها تقارير صحافية سابقة

تتحدث الحكومة البريطانية عن مخاوف على استقلالية صحيفتي "إيفننغ ستاندرد" و"الإندبندنت"، بعد امتلاك رجل الأعمال السعودي، سلطان محمد أبوالجدايل، حصصا فيهما بحجة أن الصفقة اعتمدت على السرية، بينما تؤكد تقارير إخبارية عديدة تناقلتها وسائل الإعلام منذ يناير 2018 أن البيع لم يكن سريا، كما شددت الصحيفتان مرارا على استقلاليتهما التامة.

ضغوط السياسيين تهدد مستقبل الصحف

لندن – لا يزال الجدل مستمرا في بريطانيا، حول بيع صحيفتي "إيفننغ ستاندرد" و"الإندبندنت"، لمستثمر سعودي وسط مخاوف بأن صفقة البيع تهدد استقلالية الصحيفتين، رغم تأكيد إدارة التحرير في الصحيفتين مرارا على عدم تدخل أي جهة في شؤونهما، واحتفاظهما بالحرية المطلقة.

واتهمت الحكومة البريطانية "إيفننغ ستاندرد" و"الإندبندنت" بأنهما مملوكتان جزئيا للسعودية إثر سلسلة من الصفقات "غير تقليدية ومعقدة وسرية"، والتي وظفت لإخفاء حقيقة بيع حصص كبيرة من المنفذين الإخباريين اللذين يتخذان من لندن مقرا لهما، إلى بنك حكومي سعودي، وفق ما ذكر تقرير لصحيفة الغارديان البريطانية.

> صحيفتا «إيفننغ ستاندرد» و«الإندبندنت» تؤكدان أن سياساتهما التحريرية لن تتأثر مطلقا بمواقف داعميهما الماليين

وباع إفغيني ليبيديف، الذي يسيطر على الصحيفتين، 30 بالمئة من حصصهما لشركات خارجية تابعة لرجل الأعمال السعودي، سلطان محمد أبوالجدايل، في عامي 2017 و2018. وقد تحدثت صحيفة الفايننشال البريطانية عن هذه الصفقة في يناير 2018، وذكرت الصحيفة أن المستثمر السعودي يريد أن يصدر نسخا رقمية منها باللغتين العربية والأوردية، ما يؤكد أن الحكومة البريطانية كانت على علم بالصفقة في ذلك الحين، ولم يكن الأمر سرا.

وقال ديفيد سكانيل الممثل القانوني للحكومة البريطانية للمحكمة الثلاثاء، إن الحكومة السعودية أصبحت قادرة على ممارسة نفوذ تحريري على المنفذين، مشيرا إلى أن لبيع الأسهم "تداعيات على الأمن القومي".

وأضاف أن "ما يثير قلق الحكومة هو احتمال أن تستحوذ دولة أجنبية على حصة كبيرة في شركة ليبيديف القابضة، وهي مالكة الإندبندنت وإيفننغ ستاندرد".

لكن المتابعين لقطاع الإعلام البريطاني، يردون على هذه المزاعم بالقول بأن هناك العديد من رجال الأعمال الأجانب الذين يملكون استثمارات ضخمة في هذا القطاع بالمملكة المتحدة.

وقبل شهر، أعلن وزير الثقافة جيريمي رايت عن إجراء تحقيق في الصفقات، محذرا من أن المستثمر يمكن أن تجمعه "روابط قوية بالسعودية"، مما يثير مخاوف من اكتساب حكومة أجنبية نفوذا يؤثر على اتجاه الأخبار التي تنشرها صحيفتان بريطانيتان بارزتان.

وتتنافى هذه الحجج مع تصريحات سابقة لمسؤولي الصحيفتين، فقد شدد متحدث باسم الصحيفتين على غياب الأسس القانونية التي تفرض تحقيقا على معاملات الشركات. وقال إن من شأن هذه الممارسات خلق نتائج عكسية تضر باستقرار المشهد الإعلامي في المملكة المتحدة.

وأضاف "ليس لدينا ما نخشاه من هذا التحقيق، ولكننا نعتبره تصرفا مكلفا وغير ضروري. ويمكن أن يؤثر على أي استثمار مستقبلي في هذا المجال وأن يهدد نموه على المدى الطويل".

وتابع "تلتزم منافذنا الإعلامية بنقل الأخبار وتحترم مبادئ حرية التعبير. يظهر كل ذلك في سجلنا التحريري. نحن نؤيد هذه القيم مما يعكس ثقة القراء فينا. نحن نعلم أهمية هذه الثقة في المناخ السياسي الحالي. وتعكس سياساتنا التحريرية وتقاريرنا هذه المعايير، كما أكدنا للوزير. لا نمتلك أي تعليق آخر في هذه المرحلة".

وقالت الغارديان البريطانية إن قرار التدخل الحكومي يحمل طابعا سياسيا، إذ يحرر وزير الخزانة السابق جورج أوزبورن صحيفة "إيفننغ ستاندرد"، ويفكر في العودة إلى الساحة السياسية مرة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، رفض رئيس الوزراء المحافظ الجديد الذي يمكنه التأثير في اتجاه التحقيق، بوريس جونسون، الإجابة على أسئلة من الغارديان حول حضوره حفلات أقيمت في قلعة ليبيديف الإيطالية.

قال رايت إن الاستثمار السعودي قد يؤثر على أخبار الإندبندنت وإيفننغ ستاندرد، حيث أطلقت صحيفة الاندبندنت سلسلة من المواقع الإلكترونية بلغات أجنبية تحت إدارة صحافيين سعوديين وتستهدف جمهورا محددا من القراء.

وأعادت كل من "إيفننغ ستاندرد" و"الإندبندنت" التأكيد على أن سياساتهما التحريرية لن تتأثر بمواقف داعميهما الماليين. ويحاول محامو ليبيديف إقناع الحكومة بالعدول عن فكرة التحقيق في الاستثمار السعودي لأن الحكومة تجاوزت الموعد النهائي للتدخل. وتقول الحكومة إن قرارها تأخر بسبب ليبيديف والمستثمرين السعوديين الذين رفضوا تقديم معلومات أساسية.

ويملك أبوالجدايل نصف أسهم الشركتين، ويعود النصف الثاني إلى شركة "وندرز إنفستمنتس" التي يديرها بنك سعودي تابع للدولة.

وردا على ما إذا كان أبوالجدايل موظفا في البنك السعودي للاستثمار، ذكر المحامون الذين يمثلون الصحيفتين أن مقالات إخبارية سابقة تجيب على هذا السؤال.

وأضاف محامو ليبيديف بأنه كان ينبغي على الحكومة أن تبدأ التحقيق في وقت أبكر لأن الاستثمار ذكر في فاينشال تايمز والغارديان نفسهما.

وطلب وزير الثقافة من الهيئة التنظيمية للاتصالات في المملكة المتحدة (أوفكوم) التحقيق في أي مخاوف تتعلق بالمصلحة العامة وتقديم تقرير بحلول منتصف أغسطس.

وكان رجل الأعمال البريطاني من أصل روسي، يفغيني ليبيديف، قد اتخذ قرار إيقاف طبعة "الإندبندنت" الورقية، والاكتفاء بطبعة إلكترونية واحدة، تشمل الصحيفة اليومية والأسبوعية "إندبندنت أون صانداي"، عام 2016 بعد 30 عاما على تأسيسها. في خطوة وصفها كثيرون بأنها تهدد مستقبل الصحافة الورقية حول العالم.

وجاء القرار بعد أن بينت أرقام المبيعات أن الاستمرار في نشر صحيفتي "الإندبندنت" و"إندبندنت أون صانداي" بات صعبا للغاية. إذ بلغت مبيعات الصحيفة اليومية 40718 نسخة مع زيادة 15356 نسخة توزع مجانا أو بتخفيض لشرائها بالجملة، في حين أن مبيعات صحيفة "ذي صن" اليومية مثلا تزيد على مليوني نسخة، وفقا لـ"الغارديان"، التي تضيف أن الصحيفة الأسبوعية كانت تبيع ما متوسطه 42888 نسخة.

وخسائر الناشر خلال السنة المنتهية في سبتمبر 2014 بلغت 4.6 مليون جنيه إسترليني. وحين استملك ليبيديف "الإندبندنت" وشقيقتها الأسبوعية في عام 2010 كانت خسائر الصحيفتين تبلغ 22.6 مليون جنيه إسترليني.

وأشارت "الغارديان" إلى أن ليبيديف كان يبحث عن مشترٍ للصحيفتين، كما فعل في عام 2014. واستثمرت عائلة ليبيديف أكثر من 111 مليون جنيه إسترليني في وسائل الإعلام، التي تملكها في بريطانيا حتى سبتمبر 2014، منها 65 مليون جنيه إسترليني في صحيفة "الاندبندنت" وشقيقتها الأسبوعية.

صحافي تركي يتخلى عن جنسيته لانتهاك حقوقه

أنقرة – أعلن الصحافي أحمد نسين، أنه سيتقدم بطلب للسلطات التركية من أجل التخلي عن الجنسية التركية، اعتراضا على تضييق الخناق على الصحافيين في البلاد.

وجاء قرار الصحافي التركي الشهير بمقالاته الكاشفة عن خفايا الانقلاب الفاشل في عام 2016، احتجاجا على غياب حرية الصحافة، في خطوة قد تكون هي الأولى من نوعها في تركيا.وكان نسين يُحاكم برفقة كل من الصحافيين أرول أوندر أوغلو، وشابنام كورور فنجانجي بتهمة الترويج لتنظيم إرهابي، خلفية مشاركة نسين و37 صحافيا في حملة "رؤساء تحرير مناوبين"، دعما لصحيفة "أوزغور غونديم" الكردية، التي أغلقتها أنقرة في 2016، وتناوبوا كرؤساء تحرير رمزيين ليوم واحد، بين مايو وأغسطس 2016، بهدف تسليط الضوء على المضايقات القضائية التي يتعرض لها رؤساء تحرير وكتاب الصحيفة. غير أن المحكمة قضت ببراءته في 17 يوليو الجاري.

وأوضح نسين أسباب تخليه عن الجنسية التركية لأنه لم يتمكن من الحصول على جواز سفر، على الرغم من أن المحكمة برّأت ساحته من تهمة دعم تنظيم (إرهابي) في قضية صحيفة أوزجورجوندام، وفق ما ذكرت صحيفة "زمان" التركية.

وقال نسين في تغريدة عبر حسابه على تويتر، إن "السلطات التركية اعتقلته بسبب توليه رئاسة تحرير صحيفة أوزجور جوندام ليوم واحد وتضامنه مع زملائه الصحافيين العاملين لديها، غير أنه على الرغم من تبرئة المحكمة له لم يتمكن من الحصول على جواز سفر إلى الآن".

وأضاف نسين في منشوره، أنه وللأسباب تلك سيتقدم بطلب للتنازل عن جنسيته التركية.

وذكر نسين إن وزير الداخلية، سليمان صويلو، توعده بفتح تحقيق ضده بدعوى أنه "كتب ضد أحد الأشخاص"، دون أن يحدد هوية هذا الشخص، معلّقا "هل تحولت التحقيقات إلى دعوة قضائية؟ لا أعلم شيئا عن هذا الأمر، النتيجة أنني مواطن في وضع انتهاك، ولا يعرف الاتهامات الموجهة ضده على الأقل".

وأضاف "حسنا أنتم تمارسون الضغوط ضدي، ولا تريدون احتسابي كمواطن له حقوق ولا تأذنون لي بمزاولة حقي في الحرية، فلماذا أبقى إذن كمواطن؟"، تساءل نسين، مضيفا "لم يعد للأمر معنى، سأتقدم بطلب للتخلي عن جنسيتي".

وتابع نسين "بموجب مبررات واهية تتعلق بالدعاية للإرهاب، قاموا بحجب مقال لي أمس، هذا هو نموذج (الرئيس التركي رجب طيب) أردوغان للديمقراطية الفاشية".

وذكرت تقارير صحافية أنه من بين 56 شخصا شاركوا في حملة التضامن مع صحيفة أوزجورجوندام، خضع 49 منهم لملاحقات جنائية. ومن هؤلاء، حوكم 38 شخصا، انتهت محاكمة 31 منهم ببراءة أربعة فقط، ونال 27 منهم ما مجموعه 24 عاما في السجن وغرامات قدرها 67 ألف ليرة، بينما يبقى 7 أشخاص من المشاركين في الحملة لم تنته محاكمتهم حتى الآن. فيما طالبت منظمة العفو الدولية بتبرئة النشطاء والصحافيين قبل صدور حكم مرتقب ضدهم.

ومؤخرا، نشرت نائبة حزب الشعب الجمهوري، تقريرا حول تراجع حرية الصحافة في تركيا وتضييق الخناق على الصحافيين، تحت عنوان "وسائل الإعلام والحريات" خلال الفترة من 2009 إلى 2017.

وأشارت إلى أن الممارسين للعمل الإعلامي باتوا مواظبين على التواجد في ممرات المحاكم، حتى أنه خلال أسبوع واحد تمت محاكمة 28 صحافيا، وفقا لما نشرته صحيفة "دوفار".

تبرئة الصحافيين لم تمنحهم حقوقهم

نقيب الصحافيين السودانيين حرا بعد الاعتقال لساعات

الخرطوم – أفرجت سلطات الأمن في السودان، عن نقيب الصحافيين السودانيين الصادق الرزيقي، بعد ساعات من اعتقاله، ليل الأربعاء، دون معرفة الأسباب وراء اعتقاله.

وقال مصدر من صحيفة "الصيحة" (خاصة) التي يترأس تحريرها الرزيقي، إن الأخير "جرى اعتقاله الأربعاء على خلفية إحباط محاولة انقلابية". وأضاف أنهم لا يعلمون الجهة التي اقتيد إليها الرزيقي، قبل أن يتم الإفراج عنه.

وذكرت مصادر إخبارية محلية الخميس أن الرزيقي أصبح في منزله بعد ليلة من الاعتقال ضمن موجة اعتقالات نفذتها السلطات السودانية، الأربعاء؛ على خلفية محاولة انقلابية فاشلة قام بها كبار ضباط القوات المسلحة السودانية، "بالتنسيق مع عناصر إسلامية من نظام الإنقاذ البائد"، حسب بيان للقوات المسلحة، الأربعاء.

وطالب اتحاد الصحافيين السودانيين قبل ساعات من إطلاق سراح رئيسه، المجلس العسكري الانتقالي بالإفراج عن الرزيقي فورا، وتوضيح سبب اعتقاله أو تقديمه لمحاكمة فورية عادلة في حال ثبوت ما يستدعي اعتقاله ومحاكمته.

وقال المكتب التنفيذي للاتحاد، في بيان الخميس، إنهم فقدوا الاتصال برئيس الاتحاد عصر الأربعاء، ولم تتوفر معلومات حول اعتقاله.

وأعلن البيان، عن تشكيل لجنة اتصال بالمجلس العسكري والجهات ذات الصلة؛ لمعرفة ملابسات اعتقال الرزيقي، وأكد أن المكتب التنفيذي في حالة انعقاد دائم لمتابعة الأمر ونقل المعلومات إلى الرأي العام.

ويشغل الرزيقي منصب رئيس اتحاد الصحافيين السودانيين (مستقل وهو بمثابة نقابة الصحافيين ويطلق على رئيسه نقيب الصحافيين).

كما أنه رئيس مجلس إدارة صحيفة "الصيحة" ورئيسا للتحرير، وهي مملوكة لنائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي وقائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو الشهير بـ"حميدتي"، كما تربط بين الرجلين صلة قرابة.

ووقع المجلس العسكري وقوى التغيير، الأربعاء الماضي، بالأحرف الأولى اتفاق "الإعلان السياسي".

> اعتقال الرزيقي تم ضمن موجة اعتقالات على خلفية محاولة انقلابية فاشلة قام بها كبار ضباط القوات المسلحة السودانية

ورغم توقيع الاتفاق لا يزال السودانيون يخشون من التفاف الجيش على مطالب الحراك الشعبي للاحتفاظ بالسلطة، كما حدث في دول عربية أخرى.

ويشهد السودان تطورات متسارعة ومتشابكة، ضمن أزمة الحكم، منذ أن عزلت قيادة الجيش الرئيس عمر البشير، من الرئاسة في 11 أبريل الماضي، تحت وطأة احتجاجات شعبية بدأت أواخر العام الماضي، تنديدا بتردي الأوضاع الاقتصادية. كما أن الصحافة ما تزال تعاني من ضغوط وتقييدا على عمل الصحافيين.